الأثر الاقتصادي للفساد في إفريقيا جنوب الصحراء

التدفق غير المشروع لرأس المال - حالة دراسة

د. مجدي محمد محمود آدم

الكاتب والباحث في الشؤون الاقتصادية الإفريقية

الفساد ليس سلوكاً إنسانيّاً مُستحدَثاً، بل ظهر منذ وجود البشر، حيث قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٣٠).

تحدّث عنه المصلحون والفلاسفة، ووُضعت قوانين مكافحته منذ قبل الميلاد، وأدانته الشرائع السماوية؛ ففي التوراة ورد ذكر الفساد سبع مرات، وفي الإنجيل ستّ مرات، وفي

القرآن الكريم ما يقرب من خمسين مرّةً بصيغ وأساليب مختلفة، تندّد به، وتُبيّن خطورته، كما ورد التحذير منه في الأحاديث النبوية الشريفة، وفي كلام العرب.

وللفساد أشكالٌ عدة، ولا شك بأنّ التدفقات المالية غير المشروعة هي إحدى أشكاله، التي تؤثر بالسلب على التنمية في القارة الإفريقية، في الوقت الذي تعاني فيه من نقص التمويل. لقد أصبح الحدّ من تلك التدفقات المالية غير المشروعة أمراً لابدّ منه؛ لتطبيق حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية المستدامة.

وكانت الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، أي خطة عمل أديس أبابا (قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩)، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، هي المرة الأولى التي تعترف فيها وثيقتان دوليتان رئيسيتان اعترافاً صريحاً بالآثار الضارة لتلك التدفقات غير المشروعة، بجانب اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته المعتمدة في القمة الثانية للاتحاد في عام ٢٠٠٣م، فضلاً عن إعلان ٢٠١٨م عاماً لمكافحة الفساد، و١١ يوليو يوماً للحرب على الفساد في إفريقيا.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث في إمكانية تناوله بالعرض والتحليل لحجم ومسبّبات وقنوات التدفقات المالية غير المشروعة، لرصدها ومحاولة كبحها.

أهداف البحث:

يسعى البحث نحو تحقيق الأهداف الآتية:

١- التعريف بالتدفقات المالية غير المشروعة؛ من حيث المفهوم والقنوات والآثار.

٢- تحليل التدفقات المالية غير المشروعة في إفريقيا، والوقوف على آثارها.

مشكلة البحث:

تدور مشكلة البحث فيما تمثله التدفقات المالية غير المشروعة في إفريقيا من هَدْرٍ لثروات الشعوب، مع ضعف آليات مواجهتها، مما كان له أثرٌ سلبيٌّ على تمويل التنمية.

تساؤلات البحث:

يمكن بلورة مشكلة الدراسة في الإجابة عن تساؤلٍ رئيس، وهو:

- ما حجم وأثر التدفقات المالية غير المشروعة في إفريقيا؟

ومن ثَمّ يمكن ترجمة هذا السؤال في مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي:

- ما حجم تدفقات الأموال المشروعة من إفريقيا؟ وما قنواتها؟

- ما أثر تلك التدفقات على التنمية؟ وكيف يمكن التقليل منها؟

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها: «أنّ التدفقات المالية غير المشروعة تؤثّر سلباً على خطط التنمية المستدامة في إفريقيا؛ من خلال عدة قنوات، في الغالب ترعاها الحكومات الفاسدة».

منهجية البحث:

اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي في تحليل التدفقات المالية غير المشروعة؛ من خلال استقراء وتحليل التقارير والدراسات التي تناولت التدفقات المالية غير المشروعة.

الإطار الزماني والمكاني للبحث:

استهدف البحث بالأساس دول إفريقيا جنوب الصحراء منذ بداية الألفية الجديدة.

هيكل البحث:

يشمل البحث ثلاثة محاور كما يأتي:

المحور الأول: الإطار النظري، ويتناول التعريف بالتدفقات المالية من حيث المفهوم والقنوات

والآثار. المحور الثاني: تحليل التدفقات المالية غير المشروعة في إفريقيا. المحور الثالث: آثار التدفقات المالية غير المشـــروعة على التنمية في إفريقيا. ثم خاتمة وتوصيات.

المحور الأول: الإطار النظري:

قبل الدخول في التعريف بهروب رأس المال؛ وجب التعريج ســـريعاً نحو التعريف بالفســـاد حيث؛ الفســـاد في اللغة ضد الصلاح، وصلاح المال- كما يقول عمر بـــن الخطاب رضي الله عنه- هو: «وإنّـــي لا أجد هذا المال يُصلحه إلا خلالٌ ثلاثٌ: أن يُؤخذ بالحق، ويُعطى في الحق، ويُمنع من الباطل» كتاب الخراج لأبي يوسف.

وتشتق كلمة فساد Corruption من الفعل اللاتينـــي Rumpere؛ بمعنى الكســـر؛ أي أنّ شيئاً ما تمّ كسره.

وبحسب الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد؛ فهو: «ظاهرةٌ إجراميةٌ متعددة الأشكال، ذات آثار ســـلبيةٍ على القيم الأخلاقية والحياة السياسيةً والنواحي الاقتصادية والاجتماعية».

ولـــدى منظمـــة الشـــفافية العالميـــة هو: «استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة».

أمـــا البنك الدولـــي فيعرّفه بأنّه: «إســـاءة استعمال الوظيفة للكسب الخاص»[(١)].

أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ فإنها لم تتطرق لتعريف الفســـاد، لكنها جرّمت حالات الفساد في أفعالٍ محدّدة.

وســـوف نتناول في هـــذا المحـــور: أولاً: هروب رأس المال؛ المفهوم والأسباب والقنوات والقيـــاس. وثانيـــاً: التدفقـــات الماليـــة غير المشروعة؛ التعريف والأشكال والآثار.

أولاً: هروب رأس المال؛ المفهوم والأسباب والقنوات والقياس:

١- مفهوم هروب رأس المال:

عرّفـــه Schneider Benu عام ٢٠٠٣م بأنه: «التدفق الخـــارج لرأس المال المحلي من بلدٍ ما؛ استجابةً أو ردّة فعلٍ لمخاطر اقتصادية وسياسية في الاقتصاد المحلي»[(٢)].

ويُعرّف أيضاً بأنه: «كافة الأصول الخارجية المسجلة وغير المسجلة، بما في ذلك مشتريات الأصول المالية الأجنبية والاســـتثمار الأجنبي المباشـــر، بالإضافـــة إلى الأصـــول الحقيقية المملوكة للقطاعات البنكية وغير البنكية، سواء أكانت عامّة أو خاصّة».

وهذا هـــو المفهوم الواســـع للهروب، على أنّ هذا التعريف لا يســـاعد علـــى التفرقة بين التدفقات العادية والتدفقات غير العادية.

أمـــا عنـــد Khan & Dooley ١٩٨٨ Ul-Haque ١٩٨٧ فهـــو: «الأصول الخارجية المملوكة بواسطة القطاع الخاص، والتي لا تُوّلد دخلاً مسجلاً في ميزان المدفوعات»[(٣)].

٢- أسباب وقنوات هروب رأس المال:

تختلف الأســـباب بالاعتمـــاد على مصدر الأمـــوال، فإذا كانت مشـــروعةً فإنها تخرج من خلال القنوات المشـــروعة، وغالبـــاً ما تخرج وتعود، ويعتمد ذلـــك على فروق معدلات العائد والمخاطرة، وطبيعة الأزمات في الداخل.

لهـــذا النوع ضـــررٌ محدود نســـبيّاً، ويمكن

---

(١) محمد نادر زعيتر، ديوان العرب، «الفساد»، يوليو ٢٠١١م، على الرابط: http://www. diwanalarab. com/spip. php?article29385. XJYhcNSF5H0

(٢) Schneider Benu, Resident Capital Outflows: Capital Flight or Normal Flows?, Paper 195, (London: Overseas Development Institute, 2003), p.1.

(٣) المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للاقتصاديين المصريين «دراسة قياسية لحجم ومحددات المدخرات الهاربة من الاقتصاد المصرى»، ١٩٩٤م، ص (٨-٩). www. cba. edu. kw/elsakka/C2. DOC

التحكم فيه بالسياسات المناسبة.

أما الثاني: فهو هروب الأموال ذات المصادر المشبوهة أو غير المشروعة، التي تبحث عن مصدرٍ آمن لتتوارى فيه بمنأى عن تتبع السلطات.

وتوجد أدواتٌ عديدة لهروب رأس المال إلى الخارج؛ فقد يتمّ بشكلٍ مباشر أو بشكلٍ غير مباشر، كما قد تتضمّن العملية أكثر من طرفٍ أو أكثر من دولة، وأبسط أشكاله يكون في شكل نقدي، أو من خلال التهريب السلعي، أو الرشاوى والعمولات على الصفقات، أو من خلال عمليات تزييف الفواتير، أو من خلال المقايضات، أو استيراد السلع المعمرة والسلع الفاخرة[١]، فضلاً عن التدفقات التي تحثّ عليها النخب السياسية، كما تُمارس الشركات متعددة الجنسيات ما يُعرف بتسعير التحويلات أو نقل الأرباح[٢]، أو من خلال القطاع المصرفي.

والشكل الآتي يبيّن مسالك تهريب رءوس الأموال:

شكل (١) قنوات هروب رأس المال

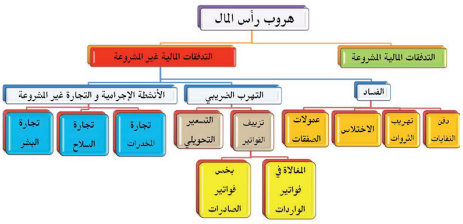

المصدر: الرسم بواسطة الباحث.

٣- تقدير رؤوس الأموال الهاربة:

نظراً لاختلاف تعريفات هروب رأس المال اختلفت طرق قياسه؛ منها طريقة Doolye، وطريقة الأموال الساخنة، وطريقة البواقي، وطريقة البنك الدولي. وتلك الطرق- على حسب Schneider عام ٢٠٠٣م- بها أخطاء في القياس[٣]، فأضاف Ndikumana وآخرون عامي ٢٠١٢، ٢٠١٣م سوء التسعير التجاري[٤]، وتحويلات العاملين من الخارج؛ فقد لا يتم تسجيلها في ميزان المدفوعات، فتكون الصيغة النهائية لقياس هروب رأس المال منذ محاولات تقديرها كالتالي[٥]:

$$ADJKF_{it} = \Delta DEBT\,ADJ_{it} + FDI_{it} - (CA_{it} + CRES_{it}) + MISINV_{it} + RID_{it}$$

حيث KF تشير إلى رأس المال الهارب.

$\Delta DEBT$ تشير إلى التغير في إجمالي الدين الخارجي المستحق.

و FDI تشير إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

و CA تشير إلى العجز في الميزان الجاري.

و ΔRES صافي الإضافات إلى المخزون من الاحتياطيات الأجنبية.

و RID_{it} التحويلات غير المسجلة في ميزان المدفوعات.

فضلاً عن طرق أخرى تعتمد على سلوك الشركات.

ثانياً: التدفقات المالية غير المشروعة؛ التعريف والمجالات والآثار:

١- التعريف بمفهوم التدفقات المالية غير المشروعة ومجالاتها:

لا يوجد تعريفٌ واحدٌ مقبول عالمياً

(١) المؤتمر العلمي السنوي، مرجع سبق ذكره، ص (٥-٦).

(٢) رابح أرزاقي وآخرون، «مخاطر هروب رأس المال»، التمويل والتنمية، ٢٠١٣م، ص (٢٦-٢٨).
At: https://www. imf. org/external/arabic/pubs/ft/arezki. pdf/ .../09/fandd/2013

(٣) Samson Mbewe, Capital Flight and the Role of Exchange Rates in Nigeria, South Africa and Zambia, (Cabe Town: Univesity of Cabe Town, 2015), pp. 5، Un Published Master Thesis.

(٤) Valeriia Gusarova, the Impact of Capital Flight on Economic Growth, (Kyiv: Kyiv School of Economics, UnPublished Master, 2009), p.8.

(٥) James K. Boyce, and Ndikumana. Léonce, Capital Flight from Sub-Saharan African Countries: Updated Estimates, 1970 – 2010 (Amherst: PERI, 2012), pp.4-5.

للتدفقات المالية غير المشـــروعة، إذ لم تضع الأمم المتحدة تعريفاً واضحاً للمصطلح. إلا أنّ هناك توافقاً في الآراء بأنّ عبارة «غير مشروعة» تعني أكثر بكثير من مجرد «غير قانونية».

وقد بدأ المصطلح بالظهور في التســعينيات Illicit Financial Flows IFFs:، وارتبط بقوة مع مصطلح «هروب رأس المال»، ويشير بشكلٍ عام: «إلى حركة رءوس الأموال المرتبطة بالأنشطة غير القانونية، أو بشكلٍ أوضح: تلك التي يتمّ الحصول عليها ونقلها بشكلٍ غير مشروع واستخدامها عبر الحـــدود، مندرجةً تحت ثلاثة مجالات رئيســـية، وهي: الممارســـات غير المشـــروعة مثل الفساد، والتهرب الضريبي، وجني الأموال من الأنشطة غير المشروعة؛ مثل المخدرات وتجارة البشر وتهريب المعادن والحياة البرية، واســـتخدامها في أغراضٍ غير قانونية؛ كتمويـــل الجريمة المنظمة»[١]. وهو يتشابه مع التعريف الذي تبنّاه البنك الدولي.

أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ فقد اعتمد تعريفاً أوســـع، يشـــمل الأنشـــطة المخالفة للقانون أو لروحه[٢].

ومـن ثَـمّ فهـي تنـدرج تحـت ثلاثـة مجـالات رئيسية، وهي[٣]:

١- الأفعال نفسها غير قانونية؛ مثل الفساد والتهرب الضريبي.

٢- الأموال هي نتاج الأعمال غير المشروعة؛ مثل تجارة المخـــدرات وتهريب الآثار والاتجار بالبشر.

٣- استخدام الأموال لأغراضٍ غير قانونية؛ مثل تمويل الجريمة المنظمة والإرهاب.

شكل (٢): المجالات الرئيسية لرأس المال غير المشروع

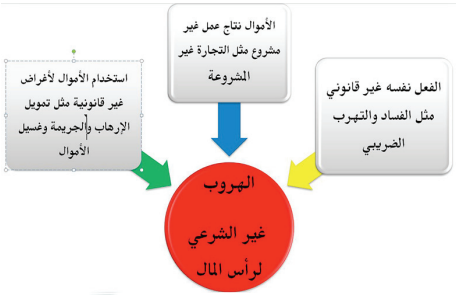

المصدر: الرسم بواسطة الباحث

٢- الآثار السلبية للتدفقات المالية غير المشروعة:

يؤثّـــر هـــروب رأس المـــال علـــى التنمية الاقتصاديـــة من عدة جوانب؛ فهو يضعف قدرة الدولـــة على تعبئـــة الإيـــرادات وأداء وظائفها الأساســـية، كما يؤدي إلى زيادة اعتمادها على التمويل بالاقتراض، ويرفع تكاليف الدخول إلى الأسواق المالية، ويعمّق مشاعر عدم اليقين لدى الشركات، ويقف حجر عثرة أمام دخول شركات جديدة، وتُخصّص الموارد للأنشطة الباحثة عن الريع بدلاً من الأنشطة الإنتاجية.

وقد تترتب عليه كذلـــك تكاليف اجتماعية وبيئيـــة باهظـــة، وســـوء اســـتغلال المـــوارد الطبيعية، وزعزعة الاستقرار السياسي واندلاع الصراعات[٤].

وهو ما يمكن بيانه في السياق التالي:

(١) the AU/ECA Conference of Ministers of Finance، Illicit Financial, p.9. www.uneca. org/sites/... /iff_main_report_26feb_en. pdf

(٢) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اتجاهات الجريمة على الصعيد العالمي والمسائل وتدابير التصدي المستجدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، (فيينا: الأمم المتحدة، ٢٠١٨)، ص٣٨.

(٣) د. عقيل عبد محمد عباس، «دور مزاد العملة في التدفقات المالية غير المشروعة في العراق»، مجلة الإدارة والاقتصاد، (جامعة البصرة، قسم العلوم، العدد ١١٣، ٢٠١٧)، ص٢٢.

(٤) صندوق النقد الدولي، مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي، ٢٠١٦، ص٢.

أ- الأثر على القاعدة الضريبية:

إنّ ممارسات مثل التخطيط الضريبي التجاوزي وتحويل وجهة الأرباح بشكلٍ ضار هي ممارسات قانونية، فمثلاً التهرب الضريبي؛ حيث يمكن للولايات القضائية التي لديها مستويات مرتفعة من السرية المصرفية أن تجتذب جميع أنواع الأموال غير المشروعة، وذلك عن طريق استخدام شركات «صورية» وأدوات أخرى يمكنها جعل الحسابات مجهولة.

أما تجنب دفع الضرائب: فإنّ عدداً من مخططات تجنّب دفع ضرائب الشركات تستخدم أساليب معقدة جدّاً تجعل من الصعب للغاية على السلطات الضريبية تقديم أدلة كافية تثبت أنّ هذه المخططات مخالِفةٌ للقوانين واللوائح الوطنية، وأحد تلك الأساليب هو «تحويل وجهة الأرباح» إلى شركات تابعة لها موجودة في ملاذات ضريبية[١].

ب- الآثار التوزيعية:

تؤدي التجاوزات الضريبية إلى إجبار الحكومات على تدبير إيرادات من مصادر أخرى، بما في ذلك تدبيرها عن طريق الضرائب التنازلية التي تقع وطأتها على الفقراء[٢]. كذلك فإنّ هذا الأثر يمتد ليكون له آثارٌ مهمّة في الاقتصاد السياسي، ولا سيما تأثيره في تقسيم السلطة[٣].

ج- الأثر على السياسة النقدية:

تؤثّر السياسة النقدية على هروب رأس المال نظريّاً؛ من خلال تأثيرها على الاستثمار من خلال سعر الفائدة، وعلى مخاطر الاستثمار من خلال عدم اليقين في الاقتصاد الكلي. وفي المقابل؛ يمكن أن يكون لها تأثير على السياسة النقدية؛ فيُضعف تأثير آلياتها في النشاط الاقتصادي الحقيقي، ويستنزف الموارد من النظام المالي المحلي، ويمكن أيضاً أن يُموّل من قِبَل النظام المصرفي المحلي[٤].

د- الأثر على الاستثمار وفرص النمو:

البورصات القليلة الموجودة في إفريقيا تُستخدم في تمويل عملية هروب رأس المال، وبالتالي لن تكون تلك الأموال متاحةً لتمويل الواردات. كما أنه يُجبر الحكومة على زيادة الاقتراض من الخارج ويزيد تكلفته، مما يزيد من عبء الدين وتفاقم التوازن المالي، ويُفاقم مشكلات ميزان المدفوعات، ومن خلال تأثيره على المدخرات المحلية يؤثر في قدرة البنوك المحلية في مَنْح الائتمان للقطاع الخاصّ، وزيادة حالة عدم اليقين، والتي تُخفّض الإقراض والاستثمار، فضلاً عن انخفاض تراكم رأس المال البشري؛ من ثَمّ على النمو الاقتصادي[٥].

المحور الثاني: تحليل التدفقات المالية غير المشروعة في إفريقيا:

وسوف نتناول في هذا المحور: أولاً: إفريقيا في مؤشر الفساد. وثانياً: تقديرات التدفقات المالية غير المشروعة في إفريقيا. وثالثاً: محددات التدفقات المالية غير المشروعة في

(١) الأمم المتحدة، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية، (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠١٦م)، ص (٤-٨).

(٢) المرجع السابق، ص (١٠-١٣).

(٣) United Nation Development Programme, "A Snapshot of Illicit Financial Flows from Eight Development Countries: Results and Issues for Investigation», Issue Brief، www. undp. org/... / .2-Issue%20Brief%20A%20snapshot%2. pp. 1

(٤) Hippolyte Fofack and Léonce Ndikumana، Capital Flight and Monetary Policy in African Countries، WP No.362, (Oxford: Political .14-Economy Research Institute، 2014), pp.13

(٥) Ameth Saloum Ndiaye, Capital Flight from the Franc Zone: Exploring the Impact on Economic Growth, Paper 269 (Nairobi: African Economic .5-Research Consortium، 2014), pp.3

إفريقيـــا. ورابعاً: ســـلوك وجغرافية التدفقات المالية غير المشروعة في إفريقيا.

أولاً: إفريقيا في مؤشر الفساد:

جاءت دول إفريقيا جنوب الصحراء في ذيل قائمة المرصد الدولي للفساد لعام ٢٠١٧م، بينما جاءت دول شـــرق إفريقيا في مراكـــز متقدّمة، مقارنـــةً بباقي دول القارة، بوصفهـــا أقلّ بلدان إفريقيا فســـاداً. حصلـــت ٤٣ دولةً إفريقية على متوســـط نقاط لا يتعدى ٣٢ نقطةً لعام ٢٠١٧م، تذيّلته الصومال بتسع نقاط، فكان العام ٢٠١٧م- عن جدارةٍ- هو عام الفساد في إفريقيا.

وأضاف التقريـــر أنّ غالبية تلـــك البلدان فشلت في تعزيز جهود مكافحة الفساد.

وأشار التقرير إلى نجاح جهود عددٍ من بلدان جنـــوب الصحراء في إفريقيـــا لمواجهته، منها بوتسوانا وسيشـــيل ورواندا وناميبيا، وجميعها دولٌ تخطت بنهاية العام حاجز الخمسين نقطة. وفـــي المقابل؛ بدأت الحرب على الفســـاد في دولٍ مثل: جنوب الســـودان ومالاوي ومدغشقر وموزنبيق وغينيا بيساو.

أيضاً شـــهد ذلك العام الكشـــف عن عدة قادة أفارقـــة متورطين في وقائع فســـاد، أنهت حياتهم السياسية ودفعت بعضهم إلى الاستقالة، أمثال يحيى جامع رئيس جامبيا الســـابق، وإدوارد دوسانتوس رئيس أنجولا الســـابق، وجاكوب زوما رئيس جنوب إفريقيا الســـابق، وروبرت موجابي رئيس زيمبابوي السابق، وجميعهم تركوا مواقعهم، فضلاً عن رئيس وزراء إثيوبيا هيلاماريام ديسالين[١].

وعلى حســـب آخر إصدار لمؤشر مدركات الفســـاد للعام ٢٠١٨م، الصادر فـــي ٢٩ يناير ٢٠١٩م، كانت سبع دولٍ إفريقية من ضمن أسوأ عشر دولٍ في مدركات الفساد، بل احتلت جنوب السودان والصومال ذيل المؤشر.

وخلص التقرير إلى أنّ أكثر البلدان فســـاداً هي تلك المصابـــة بالنزاعات السياســـية والصراعات الداخلية، فضلاً عن وجـــود علاقة قوية بين وجود الديمقراطية المكتملة والتفوق في محاربة الفساد، كانت غامبيا وسيشل أكثر البلدان تحسّناً في مكافحة الفساد، بينما كانت بوروندي في المركز الأخير[٢].

ثانياً: تقديرات التدفقات المالية غير المشروعة في إفريقيا:

اختلفت تقديراتها في إفريقيا؛ حيث قدّرتها منظمـــة النزاهـــة العالمية بنحـــو ١,٨ تريليون دولار خـــلال العقود الأربعـــة المنصرمة، فيما أعلنت مبادرة النيباد بلوغهـــا ٩٠٠ مليار دولار خلال الفترة ١٩٧٠/ ٢٠٠٨م، شـــكّلت العمليات التجارية للشـــركات المتعددة الجنســـيات ٦٠٪ منهـــا، تليها الأنشـــطة الإجرامية، مثل تجارة المخدرات والأسلحة والبشر، بنسبة ٣٥٪، بينما تشكّل الرشوة والاختلاس النسبة المتبقية (٥٪). احتلت فيه نيجيريا المرتبة الأولى بـ ٨٩,٥ مليار دولار، ومصر بـ ٧٠,٥ مليار دولار، والجزائر في المرتبة الثالثة بـ ٢٦,١٤ مليار دولار.

وترى منظمة الشفافية الدولية أنّ ٩٠٪ من دول إفريقيا فاسدةٌ، وذلك في تقريرها الصادر عام ٢٠١٣م.

في حين قدّرتها إحدى الصحف البريطانية بـ٦٨٣ مليار دولارٍ بين عامَي ١٩٧٠ و٢٠١٠م. في حين صرّحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون: بأنّ الفساد يكلّف إفريقيا نحو

(١) المصري اليوم، الفساد هو المحرك الأول للتوترات الأمنية والصراعات السياسية في إفريقيا https://www. almasryalyoum. com/news/details/1276720

(٢) جمعية الشفافية الكويتية، بيان صحفي بشأن مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية ٢٠١٨م، (الكويت: منظمة الشفافية الدولية، ٢٠١٩م)، ص٩.

١٥٠ مليار دولار سنويّاً[١].

وقد أُعلن، في المؤتمر المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة في بروتوريا في ٢٠١٦م، أنّ القارة تخسر نحو ٥٠ مليار دولار سنويّاً بسبب التهرب الضريبي وسوء التسعير في التجارة والخدمات، وأنه تمّ الكشف عن ١١,٥ مليون وثيقة تتعامل مع ٢٠٠ ألف كيان في بنما[٢].

وطبقاً لتقرير لجنة اقتصاد إفريقيا بالأمم المتحدة؛ تفقد إفريقيا ما بين ٣٠ و٦٠ مليار دولار سنويّاً من التدفقات المالية غير المشروعة، الجزء الأكبر منها يذهب إلى مناطق الملاذات الضريبية، مثل بنما وجزر فيرجين البريطانية وسيشيل وغيرها[٣].

ثالثاً: محددات التدفقات المالية غير المشروعة في إفريقيا:

١- الديون:

يُعتبر الاقتراض الخارجي عنصراً مفسّراً لهروب رأس المال، حيث تبيّن من عيّنة تضمّ ٣٠ بلداً إفريقيّاً، خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٦م، أنّ كلّ دولار اقتراض خارجي من قِبَل دول إفريقيا جنوب الصحراء يغادر البلاد في المتوسط ٨٠ سنتاً في شكل رأس مال هارب، وفي الغالب نفس الأفراد الذين يقومون بتهريب رؤوس الأموال هُم مَن يقومون بطلب القروض الخارجية؛ فيما يعرف بظاهرة الاستثمار السري الدائري round-tripping[٤]. ففي حالة بوركينا فاسو وُجِدَ أنّ زيادة الدين بدولار واحد يكون مسؤولاً عن هروب ما بين ٢٠ و٤٠ سنتاً، كذلك وُجِدَت علاقةٌ إيجابية بينهما في حالات إثيوبيا ومدغشقر[٥].

٢- المخاطر السياسية:

وُجِدَ أنّ البلدان الأكثر استقراراً أقلّ هروباً لرأس المال من تلك المعرّضة لحروب أهلية؛ فأنظمةٌ مثلُ نظام موبوتو في الكنغو وموجابي في زيمبابوي؛ ترتبط بخطر المصادرة وعدم اليقين الذي لا يشجّع الاستثمار المحلي، ويساعد على هروب رأس المال، بل ويساعد قادة تلك البلدان على تهريب الموارد الطبيعية والأموال المقترضة والمعونات الرسمية؛ كما في حالة الكنغو الديمقراطية[٦]، وغالباً ما تكون درجة هروب رأس المال قبل تغيير الأنظمة السياسية كما في حالة إثيوبيا، أما في مدغشقر فوُجِدَ أنّ التحولات السياسية وتوقيتات الأحداث؛ تشرح الزيادات الحادة في هروب رأس المال[٧].

٣- الفساد والصراعات:

ويكون ذلك من خلال عمليات الخصخصة التي تُدار على نحوٍ فاسد، ففي دولٍ مثل: جنوب إفريقيا ونيجيريا؛ تمكنت النخبة من تحقيق تراكم ضخمٍ في ثرواتها من خلال عمليات تخصيصٍ

---

(١) شاهيناز العقباوي، «الفساد يضرب ٩٠٪ من دول إفريقيا (ملف خاص)»، الأهرام العربي، ٢٠١٧م. http://arabi. (ahram. org. eg/News/114277. aspx

(٢) Ministry of Finance، Republic of South Africa, High Level Conference on Illicit Financial Flows 2016. p.4. At: www. treasury. gov. za/... %20-%20Speech%/2016071501

(٣) البديل، إفريقيا أكبر ضحايا تهريب الأموال في العالم، ٢٠١٦م. almanshet. com/articles/52791/like-dislike

(٤) Léonce Ndikumana and James K. Boyce, New Estimates of Capital Flight from Sub-Saharan African Countries: Linkages with External Borrowing and Policy Options، WP 166. (Amherst: Economics and Political Economy Research Institute، 2008), pp. 9.

(٥) Léonce Ndikumana, Causes and Effects of Capital Flight from Africa: Lessons from Case Studies. African Development Review، Vol.28, No.S: African Development Bank 2016, p.4.

(٦) Léonce Ndikumana and James K. Boyce, Op. cit. pp.11، 2008-12.

(٧) Léonce Ndikumana، Causes and Effects of Capital 2016, Op. cit, p.5.

الأصول العامّة، وقدّرت الإيكونوميست: أنّ قادة الدول الإفريقية قاموا بتحويل ٢٠ مليار دولار للبنوك السويسرية عام ١٩٩٩م فقط[١].

وتتصدّر البلدان الغنية بالموارد الطبيعية قائمة الدول في هروب رأس المال، وبخاصّةٍ النفط والمعادن الأخرى، كما في حالات الكاميرون وزيمبابوي. وأنّ النقد الأجنبي الذي توفره المساعدات يتمّ اختلاس جزءٍ منه وتحويله إلى الخارج إلى أصول خاصّة كما في حالة إثيوبيا[٢].

وقد بيّنت بعض الدراسات: أنه مسؤول عن ٣٪ من الأموال غير المشروعة، كما يشكّل أرضاً خصبة للجماعات المتطرفة، وعلى الرغم من عدم وجود أدلة تجريبية لأي ارتباطٍ بين مستوى الفساد وظهور الجماعات المتطرفة؛ فإنّ مؤشر الشفافية الدولية يشير إلى أنّ «شباب المجاهدين» الصومالية نشأت في دولةٍ تحتل المرتبة ١٧٤/١٧٤، وبوكو حرام في نيجيريا التي تحتل الترتيب ١٧٤/١٣٦[٣].

كما يُستغل الخشب في دول غرب إفريقيا وحوض الكونغو من قِبَل الجماعات المتحاربة والشركات العالمية المستغلة للأخشاب، والحكومات في تلك البلدان تكافئ مَن يساندها بإعطائه حقّ امتيازٍ في استثمار تلك الغابات، مثل الرئيس الليبيري السابق تشارلز تايلور، الذي أعفى شركة Oriental Timber من الرسوم الجمركية مقابل ملايين الدولارات لشَخصِه، ناهيك عن مَنْحه امتيازات لشركة كنغولية لاستغلال الأخشاب، وهي Socebo التي موّلت تكاليف التدخل العسكري لزيمبابوي إلى جانب حليفها لوران كابيلا، في مواجهة رواندا وأوغندا، فضلاً عن ضلوعه في عمليات تهريب الماس مقابل السلاح، وتزويد المتمردين في سيراليون- جبهة ساكنوه- بالسلاح، مقابل تمرير وتسويق الماس إلى الأسواق البلجيكية. كما ورَدَ اسم الرئيس التوجولى الراحل اياديما، ولعبت الشركات البلجيكية دوراً كبيراً في تصريف الماس المسروق[٤].

كما شهدت القارة الإفريقية العديد من الصفقات لنقل المخلفات ودفنها بأراضيها، حيث اتفق بعض المسؤولين بدولة «غينيا بيساو» مع شركات سويسرية وبريطانية؛ لتصدير ١٥ ألف طن أسبوعيّاً من نفايات الولايات المتحدة الأمريكية؛ مقابل ١٢٠ مليون دولار في السنة.

كما نجحت إحدى الشركات الغربية «سيسكو» في الحصول على موافقة من حكومة بنين؛ لنقل ٥ ملايين طن سنويّاً من النفايات الخطرة إلى بنين مقابل حصول الحكومة على ٢،٥ دولار للطن. كما قامت أيضاً خلال الفترة (١٩٨٤-١٩٨٨م) باستيراد أطنان من النفايات المشعّة من الاتحاد السوفييتي، وأجرت مفاوضات مع الحكومة الفرنسية لاستيراد نفايات مشعّة وخطرة؛ مقابل ١،٦ مليون دولار ومساعدات اقتصادية لمدة ٣٠ سنة[٥].

---

(١) د. محمد إبراهيم السقا، «هروب رؤوس الأموال»، الاقتصادية، ٢٠١٢م. http://www. aleqt. article_679067. html/31/07/com/2012

(٢) .6-Léonce Ndikumana, Op. cit, pp.5

(٣) Andrea E. Ostheimer، Illicit Financial Flows as، an Obstacle to Development، KAS |2015, -w ww. kas. de/wf/doc/kas_42797 .45-pp. 40 .?pdf .30-2-544

(٤) خالد حنفي علي، «الشركات العالمية لعبة الصراع والموارد في إفريقيا"، السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٦٩، المجلد ٤٣، ٢٠٠٧م)، ص٩١.

(٥) د. صبحي رمضان فرح، «النُّفايات الخطرة في إفريقيا: المخاطر وتحدّيات الحماية البيئية»، مجلة قراءات إفريقية. www. qiraatafrican. com/.../الن-فايات-الخطرة-في-إفريقيا-المخاطر-وتحد-يات-الحماية-ال

٤- تزييف الفواتير وتحويل الأرباح:

وهو منتشرٌ على نطاق واسع في إفريقيا جنوب الصحراء لتجنّب دفع الضرائب والرسوم، فمثلاً في عام ٢٠١٢م تمّ تصدير ٢٦٠٤٨٥ متر مكعب من الخشب من موزبيق، كما ذكرته التقارير الرسمية، في حين ذكرت الصين، وهي البلد المستورد، ٤٥٠ ألف متر مكعب في تقاريرها الرسمية.

كذلك خسرت موزمبيق وغانا حوالي ١٠,٤٪ من الإيرادات الضريبية المحتملة في العام المالي ٢٠١١-٢٠١٢م بسبب سوء التسعير، هذا الأخير مسؤولٌ عن ٧٧,٠٨٪ من الأموال غير المشروعة.

وفيما يتعلق بتحويل الأرباح؛ فقد تمّ اكتشاف ٣٠ حالة تحويل أرباح وتسعير تحويلي لشركات في جنوب إفريقيا بإجمالي ٣٠ مليار راند بأسعار ٢٠١٢م، أفقد الحكومة ضرائب بمقدار ٥ مليارات راند[١].

التلاعب بقيم وفواتير التجارة، لاسيما فيما يتصل بالاتجار في الموارد الطبيعية المهمة في إفريقيا، كالنفط في نيجيريا، والنحاس من زامبيا، كما أنّ حجم التسرّبات في نيجيريا على سبيل المثال بلغت في المتوسط حوالي ٢٥٪ من إجمالي صادرات نيجيريا إلى الولايات المتحدة من النفط، وأنّ القارة الإفريقية تفقد حوالي ١١٪ من حجم تجارتها بسبب التلاعب في الفواتير والعقود التجارية (٦٩ مليار دولار)، وهو ما يتجاوز كلفة تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة[٢].

٥- التجارة غير المشروعة في البشر والمخدرات والسلاح:

كشف تقرير للـ BBC أنّ ٨٩٪ من الدول الإفريقية يحدث بها عمليات تهريب البشر والاتجار فيهم، ٣٤٪ من تلك الدول تمارس تلك التجارة مع دول أوروبا، و٢٦٪ مع الشرق الأوسط، ولا تتوفر إحصاءاتٌ موثوقة عن عدد ضحايا تهريب البشر في إفريقيا، لكنها تُقدّر بالملايين[٣].

وتنشط التنظيمات المسلحة في منطقة الساحل والصحراء في مجال تهريب البشر الذي يدرّ عليها ١٧٥ مليون دولار سنوياً، بجانب تهريب السجائر والكوكايين. فخلال الفترة بين ٢٠٠٦م و٢٠١١م عبر ما يُقدّر بـ ٩٣٪ من المخدرات القادمة من أمريكا اللاتينية والمتجهة إلى أوروبا، وأمريكا الشمالية، لاسيما الكوكايين، وكانت غينيا بيساو وموريتانيا ومالي والسنغال المحطات الرئيسة الأولى لتهريبه عبر موانئ المغرب العربي[٤].

كما أكد تقرير لـ CNN عن انتشار الإنتاج غير المشروع للحشيش في بعض بلدان شمال إفريقيا، على الرغم من أنّ إنتاج هذه المادة يتمّ عبر القارة الإفريقية ككل، وأنّ قيمة المحجوزات لنبتة القُنّب الهندي في المغرب ارتفعت خلال عام ٢٠١٥م إلى ٢٣٥ طناً، وتُعدّ إفريقيا من بين أكبر مناطق إنتاج واستهلاك الحشيش، بما يصل إلى ١٤٪ مجموع محجوزات هذه المادة عبر العالم، كما بدأت إفريقيا تستعيد مكانتها كمنطقة عبور للكوكايين، حيث تصل قيمة تجارة الكوكايين بغرب إفريقيا فقط إلى ١,٢ مليار دولار[٥].

---

(١) Taungana Ndoro، African Tax Hotpot - Issue 1، illicit Financial (Togo: the African Tax Administration Forum، 2015), p.8.

(٢) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، المؤتمر الأول حول تمويل التنمية المستدامة، وثيقة (بيروت: الإسكوا، ٢٠١٨م)، ص ٧.

(٣) بي بي سي، كشف النقاب عن حجم تجارة وتهريب البشر في إفريقيا.
http://news. bbc. co. uk/hi/arabic/world_news/stm .3652657/newsid_3652000

(٤) نون بوست، الاتجار بالبشر.. التجارة الأكثر رواجاً في دول الساحل الإفريقي والصحراء.
https: //www. noonpost. com/content/20742

(٥) بالعربية، إنتاج الحشيش في إفريقيا يتركز أكثر بشمالها.. ونسبة المحجوزات ترتفع بالمغرب.
drug-/03/03/https://arabic. cnn. com/world/2017

شكل (٣): التدفقات الرئيسة للاتجار بالأفيون خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥م

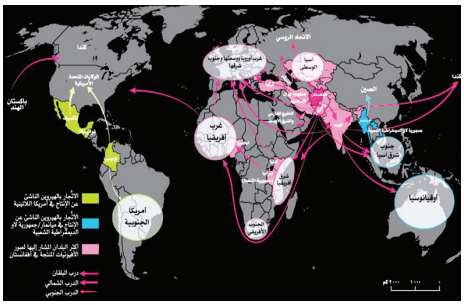

المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالاتجار بالمخدرات، خلاصة وافية والاستنتاجات والتبعات السياساتية، تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٧م، (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠١٧م)، ص ١٨.

شكل (٤): التدفقات الرئيسة للاتجار بالكوكايين خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥م

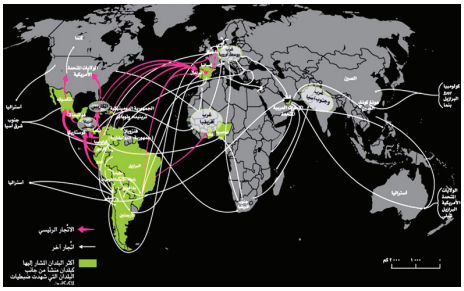

المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالاتجار بالمخدرات، خلاصة وافية والاستنتاجات والتبعات السياساتية، تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٧م، (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠١٧م)، ص١٨.

وقد تمّ ضبط كمية مقدارها ٥٠٠ كيلوغرام من الكوكايين في جيبوتي عام ٢٠١٧م، وهي أكبر كمية مضبوطة من الكوكايين في عملية واحدة في شرق إفريقيا منذ عام ٢٠٠٤م.

trafficking-africa

وأفادت تقارير بأنّ جماعة بوكو حرام أيضاً ساعدت المتَّجِرين بالمخدِّرات على تهريب الهيروين والكوكايين عبر غرب إفريقيا. كما تشير بعض الأدلة إلى أنّ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب يضطلع بالاتِّجار بالقُنَّب والكوكايين، أو على الأقلّ في حماية المتَّجِرين بهما، وإن بدَا أنّ إجمالي إيراداته من قطاع المخدِّرات متواضعٌ نسبيّاً[١].

كما تلقى تجارة السلاح رواجاً في منطقة الساحل، وساعد على ذلك أزمات المنطقة، بعد أن هيمنت مافيا تجارة السلاح على كميات كبيرة منه، لتُعيد بيعه في الأسواق السوداء المنتشرة في المنطقة، أو إعادة بيعه في إطار صفقات التسلح مع التنظيمات الإرهابية، حيث يوجد في إفريقيا ما بين ثمانمائة ألف إلى مليون قطعة سلاح في منطقة الساحل[٢].

كما أظهر تقريرٌ أصدرته «بحوث تسليح النزاعات» عام ٢٠١٢م؛ أنّ الذخيرة التي شحنتها إيران استُخدمت في أربعة عشر بلداً إفريقيّاً، وعلى الرغم من أنها استُخدمت من جانب القوات الحكومية في أربع حالات فقط، فإنّ الحكومات قامت بعد ذلك ببيعها بصورةٍ غير شرعية[٣]. وتُعدّ أوغندا سوقاً رائجة لتجارة

(١) مكتب الأمم المتحدة المعني بالاتجار بالمخدرات، خلاصة وافية والاستنتاجات والتبعات السياساتية، تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٧م، (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠١٧م)، ص (١٩-٢٤).

(٢) بودن زكرياء، أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها ٢٠١٠-٢٠١٤م، (بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، ٢٠١٤/٢٠١٨م)، ص (١٣٠-١٣٣).

(٣) أوكسفام، للتوصل إلى اتفاقية جيدة، الأجزاء المهمة في معاهدة الإتجار بالأسلحة، ورقة إحاطة ١٦٩ (لندن: منظمة

السلاح الإسرائيلي وبيعه للمليشيات المتناحرة، ناهيك عن تسويقه لأمراء الحرب الذين يعملون في الكونغو وجنوب السودان ورواندا، فضلاً عن تزويد الأنظمة الإفريقية عبر التجارة غير المشروعة[١].

كانت هناك نجاحاتٌ قليلة في استرداد بعض الأموال المهربة، مثل استرداد ٢٫٣ مليار دولار تمّ تحويلها بشكلٍ غير مشروع من قِبَل نظام أباشا، واسترداد ٢ مليار دولار تهرّب ضريبي من الشركات الدولية العاملة في جنوب إفريقيا[٢]. كما استعادت تونس ٢٨٫٨ مليون دولار من لبنان، كما أُعيدت إليها أصول مادية بقيمة ٥٨ مليون دولار (تشمل طائرات وزوارق) في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وسويسرا[٣]، غير أنّ تلك الجهود ضئلةٌ جدّاً مقارنةً بما تمّ تهريبه.

رابعاً: سلوك وجغرافية التدفقات المالية غير المشروعة في إفريقيا:

١- سلوك التدفقات المالية غير المشروعة وتوزيعها:

أظهرت تقارير منظمة النزاهة المالية العالمية أنّ التدفقات المالية غير المشروعة تزيد بنحو ٤٫٩٪ سنويّاً بين عامَي ٢٠٠٣ و٢٠١٢م على مستوى العالم، تزيد في إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة ١٣٫٢٪[٤].

تسلك تلك التدفقات درجةً عاليةً من الثبات، وترتبط مع هروب رؤوس الأموال الحالي والمستقبلي ومعدل نموّ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[٥].

كما وُجِدَ أنّ الاقتراض الخارجي يرتبط بعلاقةٍ موجبة مع هروب رأس المال[٦] في ثلاث مجموعات: الدول المصدرة للنفط مثل أنجولا والكاميرون، والدول المتضررة من النزاع مثل موزمبيق ورواندا وسيراليون، ودولٍ أخرى. وقد تبيّن خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٨م[٧]: أنّ هروب رؤوس الأموال يظهر دوريّاً بقوة في المجموعات الثلاثة.

٢- جغرافية التدفقات المالية غير المشروعة:

كما يوضح الشكل التالي؛ تحتل منطقة غرب إفريقيا المرتبة الأولى في تصدير تلك الأموال، ثم إقليم شمال إفريقيا.

أوكسفام، ٢٠١٣)، ص١٠.

(١) سكاي نيوز عربية، تجارة بمليارات الدولارات، إنفوغرافيك.. تجارة السلاح غير المشروعة في العالم، يناير ٢٠١٦م.
https://www. skynewsarabia. com/world/806594-تجارة-السلاح-والموت-العالم

(٢) Emmanuel Nnadozie، Illicit Financial Flows (IFF) Track it، Stop it، Recover it، http: // www. acbf-pact. org/sites/default/files/IFF%20presentation. pdf p. 22.

(٣) مجموعة البنك الدولي/ كاري فوتافا، مكافحة «الأموال القذرة» والتدفقات المالية غير المشروعة للحد من الفقر، ٢٠١٤م.
http://www. albankaldawli. org/ar/helping-countries-establish-/04/04/results/2013transparent-financial-systems-and-robust-mechanisms-for-asset-recovery

(٤) taungana Ndoro، Op. cit. p.8.

(٥) Léonce Ndikumana, Op. cit, pp. 32-33.

(٦) Léonce Ndikumana and James K. Boyce،، Public Debts and Private Assets: Explaining Capital Flight from Sub-Saharan African Countries, wp.32, (Amherst: University of Massachusetts، 2002), pp.1-56.

(٧) John Weeks, Macroeconomic Impact of Capital -Flows in Sub-Saharan African Countries، 1980 ,2008 / ... www. peri. umass. edu/fileadmin/pdf pp-8. .14-WP290. pdf

شكل (٥): التوزيع الإقليمي للتدفقات غير المشروعة الخارجة من إفريقيا خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٨م كنسبة من إجمالي التدفقات غير المشروعة من إفريقيا

نصيب الإقليم من التدفقات المالية غير المشروعة خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٨

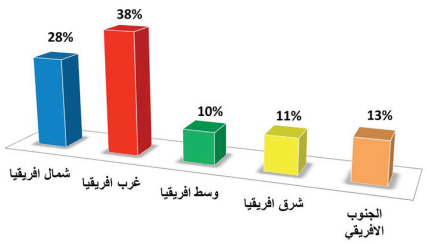

الرسم بواسطة الباحث من:
the AU/ECA Conference of Ministers of Finance, Planning and Economic Development, Illicit Financial Flows, ,p.93. www. uneca. org/sites/... / iff_main_report_26feb_en.pdf

في حين تتصدر نيجيريا قائمة الدول المصدرة لرؤوس الأموال غير المشروعة خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٨م، تليها مصر، ثم جنوب إفريقيا، حيث بلغت التدفقات غير المشروعة فيها ٢١٧,٧، ١٠٥,٢، ٨١,٨ بليون دولار على التوالي، بنسب ٣٠,٥، ١٤,٧، ١٤,٤٪ من إجمالي التدفقات غير المشروعة الخارجة من إفريقيا.

ويبين جدول (١) إجمالي التدفقات غير المشروعة في إفريقيا خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٣م، حيث بلغ متوسط رؤوس الأموال المتدفقة منها خارج إفريقيا خلال تلك الفترة: ٦٧٥ بليون دولار بمتوسط سنوي ٦٧,٥ بليون دولار، و٦,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول إفريقيا جنوب الصحراء، محققة: ٨,٦٪ من إجمالي التدفقات غير المشروعة في العالم.

كانت القناة الرئيسية لها تزييف الفواتير من خلال التجارة؛ حيث حققت في المتوسط ٧١,٤٪ منها، وأبرز القطاعات هي: النفط والمعادن والفواكه والكاكاو والأسماك. ثم تأتي رؤوس الأموال الساخنة في المرتبة الثانية، وخلال تلك الفترة احتلت جنوب إفريقيا المركز السابع عالمياً، في حين جاءت نيجيريا في المرتبة العاشرة.

جدول (١): التدفقات غير المشروعة الخارجة من إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٣م بالبليون دولار

العام	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
تزييف الفواتير	٣٠,٦	٣١,٣٣	٣٧,٧٧	٥٨,٩٦	٥٤,٧	٤٧,٨١	٥٤,٩٢	٦٥,٤٣	٥٦,٠٥	٤٤,٧٤
المال الساخن	١,٩١	٢٠,٥٤	١٨,٥٧	١٨,٠٤	٣٣,٨٩	٣٧,١٨	٢٣,١١	٨,٨٤	١٠,٦٢	٢٩,٨٥
التدفق غير المشروع	٣٢,٥	٥١,٩	٥٦,٤	٧٧	٧٨,٨	٨٥	٧٨	٧٤,٢	٦٦,٧	٧٤,٦
نسبة إفريقيا ج. ص إلى العالم	٥,٤	٧,٢	٦,٩	٨	٧,١	٨,١	٦,١	٥,٢	٤,٤	٤,٧

Kar. Dev and Spanjers. Joseph, Illicit Financial ,2013-Flows from Developing Countries: 2004 report, Global Financial Integrity, 2015, pp.12, 28, .41. http://creativecommons. org

وقد شكّلت التدفقات المالية غير المشروعة ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٥م؛ مقارنةً بـ ٤٪ و٣٪ للمساعدات الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر لدول إفريقيا جنوب الصحراء، لتنخفض تلك النسب إلى ٥٪، و٢٪، و٢٪ على التوالي عام ٢٠١٤م.

والجدول التالي يبيّن توزيع تلك التدفقات بين خارجة وداخلة[1].

(١) Barry Cooper and elat، Illicit financial flows

جدول (٢): توزيع التدفقات المالية غير المشروعة لدول إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦م

العام	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الخارجة	٥١	٦٠	٦٢	٥٩	٦٢	٤٢	٣٦	٣٨	٤٨	٤٥
الداخلة	٤٩	٤٠	٣٨	٤١	٣٧	٥٧	٦٤	٦٢	٥٢	٥٥

Barry Cooper and elat, Illicit financial flows A financial integrity perspective,, www. cenfri. org. p.15.

حيث يظهر سيطرة التدفقات المالية غير المشروعة إلى الخارج على النصيب الأكبر كنسبةٍ من التدفقات غير المشروعة، إلا أنها اتجهت إلى الانخفاض التدريجي، ليكون النصيب الأكبر للتدفقات غير المشروعة للداخل منذ عام ٢٠١٠م.

كما احتلت جنوب إفريقيا ونيجيريا ٢٢٪ من التدفقات غير المشروعة للخارج، و٦١٪ من الخارج منها؛ نسبةً إلى التدفقات المالية غير المشروعة من دول إفريقيا جنوب الصحراء.

المحور الثالث: آثار التدفقات المالية غير المشروعة على التنمية في إفريقيا:

يكلّف الفساد والرشوة والسرقة والتهرب الضريبي بالبلدان النامية نحو ١,٢٦ تريليون دولار سنويّاً، وهي أموالٌ يمكن استخدامها لإخراج الناس الذين يعيشون على أقلّ من ١,٢٥ دولار في اليوم من هذا الفقر لمدة ستّ سنواتٍ على الأقلّ[١].

لتلك التدفقات تكلفةٌ بديلة ضخمة، فعلى سبيل المثال: أبلغت جميع البلدان في دول إفريقيا جنوب الصحراء، باستثناء سيشل، عجزاً في الميزانية لعام ٢٠١٦م، حيث ارتفع متوسط العجز المالي في تلك الدول من ٣,٥٪ عام ٢٠١٤م إلى ٥,١٪ للعام ٢٠١٦م. ويُعدّ الهروب غير الشرعي لرأس المال عملاً مفسّراً لهذا العجز، حيث تقع دول المنطقة في الفئة ذات المخاطر العالية لهروب رأس المال، والذي تتجاوز قيمته أكثر من ١٠٪ من الناتج المحلي[٢].

حيث قُدّرت رؤوس الأموال الهاربة من القارة فيما بين عامَي ١٩٧٠ و٢٠١٠م: بـ ١,٣ تريليون دولار، وهو ما يعادل ٩٥٪ من المساعدات الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن أنها أعلى من الديون الخارجية لإفريقيا جنوب الصحراء. ظهرت تلك المشكلة مع بداية الألفية الثانية، والتي بلغت في نفس المجموعة خلال تلك الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠م: ٢٨٩ ملياراً؛ مقارنةً بـ ٦١,٨ ملياراً خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩م، مما يؤثّر سلباً على توفير الخدمات الأساسية[٣].

فمثلاً؛ خسرت نيجيريا عام ٢٠١٤م ما بين ١٠٠ ألف و٢٥٠ ألف برميل من النفط يوميّاً، أو ما يُقدّر بما بين ٣ و٨ مليارات دولار في العام، وهذا المبلغ يمكن أن يُموِّل توصيل الكهرباء إلى جميع النيجيريّين بحلول عام ٢٠٣٠م.

وفي سيراليون يُفقد ما بين ٥٠٪ و٩٠٪ من تجارة الماس عبر التهريب. وفي الوقت نفسه،

(١) الأمم المتحدة، تطور الإدارة المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠١٩م)، ص١٥.

A financial integrity perspective، 2018, www. cenfri. org. pp.14-15.

(٢) Barry Cooper and elat، Op. cit. p.15.

(٣) Andre Moulemvo، African Development Review، "Impact of Capital Flight on Public Social Expenditure in Congo-Brazzaville", (Oxford: Blackwell Publishing Vol. 28، No. S1، 2016), p.115.

وخلال عام ٢٠١١م، فإنّ شركة واحدة فقط- من خمس شركات تعدين كبرى- دفعت الضريبة على الشركات في سيراليون[١].

وقد بلغ متوسط التدفقات المتسرّبة الخارجة من إثيوبيا ٣،٥٥ بلايين دولار خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢م، وهو ما يمثّل ١،٥٪ من الاستثمار الأجنبي الداخل، كما كانت التدفقات من زامبيا تساوي١٠و٢٤٪ من إجمالي تجارتها، وبلغ حجم التدفقات الخارجة ٣و١ بلايين دولار في المتوسط. أيضاً بلغت التدفقات المالية غير المشروعة من رواندا ٧٠و٥١٪ من إجمالي إيراداتها الضريبية، في حين بلغت التدفقات الخارجة منها ٤٠٢ مليون دولار[٢].

ومع تسارع النمو الاقتصادي، الذي شهدته القارة خلال العقد الأول من الألفية، كان هناك انفجارٌ موازٍ لهروب رأس المال، وهو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية التقليدية، ومنذ خمسة عشر عاماً حدّدت الأمم المتحدة عام «٢٠١٥م» كهدف للدول النامية للحدّ من الفقر بمقدار النصف، تُظهر بيانات البنك الدولي أنّ إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى زاد فيه عدد الفقراء من ٢١٠ مليون في عام ١٩٨١م؛ إلى ٤١٥ مليون في عام ٢٠١١م[٣].

وخلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٠م؛ سجلت عيّنة من ٣٩ دولةً معدل نموّ متوسط قدره ٣،٩٪، كان من المفترض أن يؤدي الاستثمار في هروب رؤوس الأموال محليّاً إلى تحقيق معدل نموٍّ سنوي إضافي قدره ٤و٢٪، ومتوسط نموٍّ إجمالي بنسبة ٨و٠٪. وخلال هذه الفترة كانت ١٧ دولةً قد نمت بمعدل أسرع ٢٪ أو أكثر، و٣٠ دولةً بنسبة ١٪ أو أكثر في المتوسط.

أما خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م؛ فكان متوسط معدل نموّ الناتج المحلي الإجمالي الفعلي ٤،٧٪.

الاستثمار في الأموال الهاربة محليّاً؛ كان من شأنه أن يزيد النموّ بنسبة ٣٪ إضافية في المتوسط؛ ومعدل نموّ تدريجي متوسط ٠،٦٪ خلال هذه الفترة، وأنّ ١١ دولة زاد معدل نموّها ٢٪ أو أكثر و١٩ دولة بنسبة ١٪ أو أكثر في المتوسط. كما أنّ تكلفة الفرصة البديلة أعلى في منطقة الجنوب الإفريقي مقارنةً بشمال إفريقيا (٢،٥٪ مقابل ١،١٪)، وأنّ المكاسب المحتملة أعلى بالنسبة للبلدان الغنية بالنفط مقارنةً بالبلدان غير النفطية؛ لو تمّ استثمار رأس المال الهارب محليّاً[٤].

خاتمة وتوصيات:

على الرغم من الاعتراف الدولي بالآثار الضارة للفساد، وإعراب المُوقّعين على خطة عمل أديس أبابا عن نيتهم تقليص التدفقات المالية غير المشروعة بدرجة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠م، فإنّ الجهود المبذولة لمكافحته ما زالت متواضعةً مقارنةً بالتكلفة التي تتحملها القارة الإفريقية، حيث فشلت غالبية

(١) World Bank Group، Illicit Financial Flows: The Economy of Illicit Trade in West Africa (OECD، 2018), p.4.

(٢) الأمم المتحدة، تطور الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص١٦.

(٣) Leonce Ndikumana and S. IBI. Ajaya، Capital flight from Africa and financing for development in the post-2015 era، 2015. https://blog. oup. capital-flight-africa-financing-/04/com/2015 /development-post-2015-era

(٤) Léonce Ndikumana، Capital Flight and Tax Havens: Impact on Investment and Growth in Africa, https://www. cairn-int. info/article-E_ EDD_282_0113--capital-flight-and-tax-havens-impact. htm

الدول الإفريقية في تعزيز مؤسسات قوية لمكافحته، حتى لم تتعدّ ٧٨٪ من الدول الإفريقية حاجز ٣٢ نقطةً في مؤشر الفساد عام ٢٠١٧م، وتذيّلت عشر دول إفريقية المؤشر لعام ٢٠١٨م.

وقد ظهر انعكاسه جليّاً في حجم التدفقات المالية غير المشروعة، والتي تساوت تقريباً مع حجم المساعدات والاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى القارة، بل وكافية لتمويل الخطة العشرية الأولى لأجندة ٢٠٦٣.

وعلى الرغم من تحقيق معدلات نموٍّ اقتصادي جيدة خلال العقدَيْن الأخيرَيْن؛ زادت أيضاً تلك التدفقات بما يخالف توقعات النظرية الاقتصادية، مضيّعةً على الدول الإفريقية معدلات نموٍّ إضافية؛ لكانت تحققت لو تمّ استثمار تلك الأموال محليّاً.

ويعود هذا الفشل إلى سوء الإدارة، وضعف الهياكل التنظيمية، وغيابها أحياناً، ونقص التمويل، ونقص القدرات الفنية والتقنية والبشرية، ونفوذ الملاذات الضريبية، وعدم وجود ترابط بين المؤسسات، وازدواجية المسؤوليات، والاشتراك في الفساد من كبار المسؤولين، وغياب المساعدات الخارجية وتبادل المعلومات على المستوى الإقليمي.

وقد شكّلت الممارسات غير القانونية للشركات الدولية، من تهرّبٍ وتجنّبٍ ضريبي وتسعيرٍ تحويلي، ما يقرب من ثُلثي تلك التدفقات، في حين شكّلت الأنشطة الإجرامية ما يقترب من الثلث، وجاءت الرشوة والاختلاس بالنسبة الأقلّ، غير أنّ الأنواع الثلاثة لا يمكن أن تتمّ لولا فساد المسؤولين أو تواطؤهم أو تورطهم. ومن ثَمّ يمكننا القبول بفرضية البحث القائلة بأنّ للتدفقات المالية غير المشروعة أثراً سلبيّاً على خطط التنمية في إفريقيا.

التوصيات:

هذا، وتوصي الدراسة بتفعيل الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد، وخلق آليات لمراقبة المنجز في هذا الشأن، فضلاً عن تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء حول التدفقات المالية غير المشروعة على المستوى الرسمي، وتوعية المواطنين بمخاطره، وإشراكهم في مكافحته.

وذلك من خلال:

- إيجاد آليةٍ للحصر والتتبع الدقيق للتدفقات المالية غير المشروعة، تكون تابعةً للاتحاد الإفريقي، وإنشاء فروع لها بدول القارة.
- الوقاية من تلك التدفقات هي الوسيلة المثلى لكبحها عند المنبع؛ بدلاً من الملاحقة عند الوسائل والمصب والاستخدام (غسيل الأموال).

● رفع الوعي بخطورتها، ومشاركة المجتمع المدني في مكافحتها، وتحسين المناخ العام في مجالات الضرائب والاستثمار والإصلاح المؤسسي.

● اتخاذ إجراءات وتدابير وقائية تُلزم القطاع الخاصّ بمراقبة المعاملات المالية، والإبلاغ عن التدفقات غير المشروعة.

● التطور التكنولوجي، الذي زاد من تعقيدات تتبع تلك الأموال، مع انتشار التجارة الإلكترونية، وفرض ضرائب عليها.

● تنفيذ اللوائح الخاصّة بمكافحة غسيل الأموال، والتعاون بين الجهات المختصّة، كالجمارك وجهات إنفاذ القانون.

● إشراك مجلس الأمن في مكافحة تلك التدفقات لارتباطها بعمليات تمويل الإرهاب، مع تغليظ العقوبات عليها ■